

تقدير اثر الدين العام الداخلي على الاساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006 - 2015)
**Estimation impact of internal public debt on the monetary basis in the
Iraqi economy for the period (2006-2015)**

د. باسم خميس عبيد

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة

basiemkhamies@gmail.com basiem1977@coadec.uobaghdad.edu.iq

المستخلص :

يُعد الدين العام موضع اختلاف بين المدارس الاقتصادية الفكرية الرئيسية الكلاسيكية والكيينزية وكل مدرسة تنظر للدين العام بنظرة مختلفة من حيث اثر الدين العام على التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، وينبأين اثر الدين العام الداخلي عن الدين العام الخارجي على الاقتصاد العام من حيث نقل الفائض الاقتصادي بين ابناء الجيل الواحد او بين دولة ودولة اخرى ، والدين العام الداخلي من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على حركة السوق النقدية من خلال اثر الدين العام الداخلي على اسعار الفائدة والاحتياطيات النقدية المكونة للاساس النقدي ، لذا انصب البحث على دراسة اثر الدين العام على الاساس النقدي بفعل عجز الموازنة العامة الذي يعد الاساس في وجود الدين العام الداخلي واثاره الاقتصادية . ان الدين العام الداخلي يمثل الزيادة في الانفاق العام على الايراد العام وهذه الزيادة في الانفاق العام تعكس بالضرورة التغييرات الاساس النقدي بفعل اثر الدين العام الداخلي على الاحتياطيات النقدية في الجهاز المصرفي وهذه التغييرات في الاساس النقدي تقود الى تغييرات في العرض النقدي والنتيجة لذلك هو اثر الدين العام على المضاعف النقدي والذي يكون بمثابة المؤشر لحركة الاحتياطيات والودائع المصرفية في الاقتصاد الوطني .

الكلمات الافتتاحية: الدين العام ، الاساس النقدي ، عجز الموازنة ، التوسع النقدي ، المضاعف النقدي . تصحيح حد الخطأ

Abstract:

The public debt is the difference between the classical economic schools and the classical Keynesian schools and each public debt looks at a different perspective in terms of the impact of public debt on the economic and social balance, and the effects of internal public debt on external public debt on the general economy in terms of transfer of economic surplus between the sons of one generation or Between the state and another state, and internal public debt of the economic variables affecting the movement of the cash market through the impact of internal public debt on interest rates and cash reserves that constitute the basis of cash, so the study focused on studying the impact of public debt on The monetary basis is due to the deficit of the general budget, which is the basis for the existence of internal public debt and its economic effects. The internal public debt represents the increase in public expenditure on public revenue. This increase in public expenditure necessarily reflects changes in the monetary basis due to the effect of the internal public debt on the monetary reserves in the banking system. These changes in the monetary basis lead to changes in the monetary offer. On the monetary multiplier, which serves as an indicator of the movement of reserves and bank deposits in the national economy.

المقدمة :

يمثل الدين العام بفرعيه الداخلي والخارجي عبء نقدي على الاقتصاد الوطني في الامد القريب و البعيد ويتحدد الدين العام الممكن الحصول عليه بمتغيرات اقتصادية ونقدية ومالية ، فقاعدة الموارد وسعر الفائدة والعجز المخطط للموازنة العامة تلعب دوراً اساسياً في تحديد الحجم الاقصى للدين العام الممكن الحصول عليه من الاقتصاد الوطني . ان علاقة الدين العام بالاساس النقدي تنطلق من اثر الدين العام على الاحتياطيات النقدية في الجهاز المصرفي ، اذ نجد ان التغيرات في الدين العام الداخلي قد تسببت في التغيرات في الاساس النقدي طيلة فترة البحث - 2006 - 2015 بسلسلة شهرية 120 شهر كما تبين ذلك في النموذج القياسي المستخدم (نموذج متجه تصحيح حد الخطأ VECM) وان الاختلال في العلاقة القصيرة الاجل بين الدين العام الداخلي و الاساس النقدي تتحول الى التوازن وتُصحح خلال 72 يوم وهذه النتيجة لها ما يبررها من خلال زيادة الانفاق العام خصوصاً في الفترة الواقعة بين 2008 - 2009 - وهي فترة الانخفاض في اسعار النفط والفترة الواقعة بين 2015 - 2014 وهي فترة انخفاض اسعار النفط مرة ثانية واستمراره لغاية اللحظة وزيادة الانفاق العسكري بفعل التدهور الامني في العراق مما دفع ذلك الى زيادة الدين العام الداخلي سواء مصدره المصارف التجارية او البنك المركزي من خلال ادونات الخزانة العامة والسندات الحكومية واثر ذلك على الاساس النقدي.

مشكلة البحث : ينصب تاثير الدين العام الداخلي على الاساس النقدي من زاوية الاحتياطيات النقدية المصرفية وان هناك تلازمية بين النمو الموجب للدين العام والنمو السالب للاساس النقدي

فرضية البحث : يؤثر الدين العام الداخلي على الاساس النقدي وتوجد علاقة سببية طويلة الاجل تتجه من الدين العام الداخلي الى الاساس النقدي .

أهمية البحث : تتبع أهمية البحث في قياس طبيعة العلاقة بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي.

هدف البحث : دراسة اثر الدين العام الداخلي على الاساس النقدي والعلاقة الطويلة والقصيرة الاجل بين الدين العام والاساس النقدي .

حدود البحث : يتناول البحث متغير الدين العام الداخلي ومتغير الاساس النقدي خلال المدة (2006-2015)

منهجية البحث : استخدم الباحث اسلوب التحليل الوصفي والتحليل البياني والقياسي لاثبات فرضية البحث.

هيكلية البحث : قسم البحث الى ثلاث مباحث ، اذ تم التطرق في المبحث الاول الى الاطار المفاهيمي للدين العام والاساس النقدي بينما تناول المبحث الثاني الدين العام والاساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2015 - 2006) السلسلة الزمنية 120 شهر) ، فيما تناول المبحث الثالث تقدير العلاقة السببية بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي وفق أنموذج متجه تصحيح حد الخطأ VECM .

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للدين العام والاساس النقدي

المطلب الاول : الاطار المفاهيمي للدين العام

الدين العام هو التراكم الكلي لعجز الموازنة الناتج عن الانفاق الحكومي المتزايد ، ويتمثل الدين العام بالنقود الاضافية التي تحصل عليها الحكومة من القطاع الاهلي عن طريق طرح أدونات الخزنة والسندات الحكومية (341 , 2002 , Mc Connell & Brue) . ويرتبط الدين العام بعجز الموازنة العامة للدولة لذا يعرف الاقتصاديان بومبل وبلندر الدين العام بأنه القيمة الكلية للمديونية الحكومية عندما تتجاوز نفقات الحكومة السنوية الإيرادات التي تحصل عليها (748 , 1998 , Baumol & Blinder) . ويمكن ايضاح علاقة الدين العام بعجز الموازنة العامة من خلال المعادلة الآتية : (Blanchard & Others , 2010 , 550)

$$\text{Deficit} = rB_{t-1} + G_t - T_t$$

B_{t-1} الدين الحكومي في السنة السابقة ، r معدل الفائدة على الدين الحكومي ، G_t الانفاق الحكومي الحالي T_t الإيراد الحكومي الحالي المتمثل بالضرائب . اذ ان الدين العام وخدمة هذا الدين يمثلان انفاقاً صريحاً وعاملاً مؤثراً في معادلة عجز الموازنة . من الواضح ان الدين العام الداخلي يعد قرين عجز الموازنة العامة وكلفة اضافية متزايدة مع مرور الزمن .

وكذلك يعرف الدين العام بأنه مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية او الخارجية وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط معينة ، والدين العام محل تأييد ورفض في ضوء ما يفرزه الدين العام من اثار ايجابية او سلبية على مستوى التوظيف والانتاج والعدالة في توزيع الدخل القومي (عبد المجيد ، 1996 ، 405) ويقسم الدين العام الى قسمين دين عام داخلي ودين عام خارجي ، فالدين العام الداخلي هو العبء النقدي المباشر بجملة المدفوعات النقدية الى الدائنين المحليين لسداد اصل الدين وفوائده والعبء النقدي المباشر للدين العام الداخلي يتلخص في عملية تحويل القوة الشرائية من دافعي الضرائب الى حاملي السندات الحكومية وما لهذه العملية من اثر في زيادة او انخفاض مستوى التفاوت في توزيع الدخل ، اما الدين العام الخارجي هو العبء النقدي المباشر بجملة المدفوعات النقدية الى الدائنين الخارجيين لسداد اصل الدين وفوائده والعبء النقدي المباشر للدين العام الخارجي يقاس بما تتضمنه هذه المدفوعات من نقص في حجم الرفاهية الاقتصادية بالنسبة للمجتمع المدين وتحويل الفائض الاقتصادي عند السداد(فوزي ، 1965 ، 365-366). ويمثل مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات المهمة التي تربط بين حجم الديون وقاعدة الموارد (GDP) ويتحدد الدين العام بجملة محددات اساسية تمثل متغيرات اقتصادية مهمة في اي اقتصاد . ويمكن ايضاح هذه المتغيرات الاقتصادية الاساسية بالدالة والمعادلة الرياضية الآتية : (محمد ، 2017 ، 198-199) .

$$D_{max} = F(P, r, g)$$

$$D_{max} = p \left(\frac{1+r}{g-r} \right)$$

D_{max} اقصى نسبة دين عام ، p عجز الموازنة المخطط (الاساس) ، g معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، r سعر الفائدة على الدين (سعر السياسة النقدية)

ويتضح من خلال المعادلة الخاصة بتحديد الطاقة القصوى للدين العام وجود ثلاث متغيرات اساسية تحكم الحجم الاقصى للدين العام الداخلي وهي المتغير الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) والمتغير النقدي (سعر الفائدة -

سعر السياسة النقدية) والمتغير المالي (عجز الموازنة المخطط) وهذا يعكس بوضوح اهمية المتغيرات واليات التأثير على هذه المتغيرات الى جانب ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في تحديد حجم الدين العام الممكن الحصول عليه من الاقتصاد العام .

و يرتبط عجز الموازنة العامة ارتباطاً وثيقاً بالدين العام وهذا ما توضحه المعادلة الرياضية السابقة ، ويرتبط عجز الموازنة العامة الممول بالاصدار النقدي بمعدلات التضخم في الاقتصاد حسب النظرية النقدية ويمكن توضيح ارتباط معدل التضخم بعجز الموازنة كنسبة من الناتج وفقاً للدوال الرياضية الاتية (الفارس ، 1997 ، 151 -152) :

$$P_t = \alpha_0 + \alpha_1 M_t + \alpha_2 M_{t-1} + \alpha_3 M_{t-2} + U_i$$

$$P_t = b_0 + b_1 M_t + b_2 M_{t-1} + b_3 \frac{D}{Y} + U_i$$

P_t معدل التضخم ، M_t كمية النقود ، $\frac{D}{Y}$ نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الاجمالي .

ويرتبط مفهوم الدين العام بالعجز في الموازنة العامة فكل عجز في الموازنة هو تدفق نقدي جديد يطرأ عندما يتجاوز الانفاق الحكومي نسبة الزيادة الضريبية ، فعندما تواجه الحكومة عجزاً في الموازنة العامة فإنه يتعين عليها الاقتراض من الجمهور لسداد التزاماتها المالية بأصدار سندات الدين العام والتي تتعهد بها الحكومة سداد ما تدين به في المستقبل ويتألف الدين الحكومي Government Debt والذي يطلق عليه في بعض الاحيان بالدين العام من المجلد او الكل المتراكم من القروض الحكومية السابقة . (ساملسون ، 2006 ، 752).

ويتضح مما تقدم ان الدين العام يرتبط بعجز الموازنة وله محددات اقتصادية ونقدية ومالية ولها تأثيرها على النشاط الاقتصادي كأثر الدين العام على سعر الفائدة واثر سعر الفائدة على القطاع الخاص وزيادة الطلب على الاموال المعدة للاقراض مما يولد ذلك ضغطاً تضخمية .

وان سياسة الموازنة العامة لا بد ان تعكس الظروف الاقتصادية الكلية خلال الاتجاه النزولي للدورة الاقتصادية (دورة اقتصادية نازلة) تتطلب سياسة الموازنة العامة لمقاومة الاتجاه النزولي عبر أحداث عجز في الموازنة بهدف انعاش الطلب الكلي وعلى العكس من ذلك اذا كان هناك اتجاه صعودي في الدورة الاقتصادية (دورة اقتصادية صاعدة) وهنا سياسة الموازنة العامة تتطلب احداث فائض في الموازنة للحد من قوة الطلب. وهذه السياسات تدخل في صلب الاطار الفكري للمالية الوظيفية الكينزية الذي حلت محل المالية المحايدة الكلاسيكية . (جوارتيني ، 1999 ، 399) .

لذا يرتبط العجز الهيكلية بموازنة الاستخدام الكامل وهو عجز الموازنة العامة عندما يعمل الاقتصاد عند مستوى الناتج المتوقع Potential Output (Taylor , 1998 , 792) ، بمعنى ان العجز الهيكلية ناتج عن الانفاق المتزايد للحكومة ويعد هذا الانفاق كلفة الوصول بالاقتصاد الى مستوى الناتج المتوقع .

أن السياسة المالية التلقائية تزيد من عجز الموازنة العامة اثناء الركود الاقتصادي بزيادة الانفاق الحكومي او تخفيض الضريبة ، اي ان عجز الموازنة يزداد تلقائياً في فترة الركود وان الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع تعكس وجود عجز في موازنة الاستخدام الكامل (Hubbard , 2010 , 921) .

وان احدي المفاهيم المستخدمة على نطاق واسع لعجز الموازنة هو ما يطلق عليه (مفهوم الدين العام للعجز) وهذا المفهوم يقارب بشكل واضح المعنى القاموسي للانفاق السالب اي الانفاق للايرادات المتجمعة من خلال الاقتراض وهذا المقياس للعجز يمثل الفرق بين مجموع الانفاق الجاري وصافي الاصول الراسمالية المادية والمالية ومجموع الايرادات الضريبية وغير الضريبية ، والعجز في هذه الحالة يقيس صافي الاقتراض الحكومي معدلاً بالتغيرات في الحيازات النقدية . (الفارس ، 1997 ، 120) .

وهناك علاقة بين سياسة العجز المالي والسوق المالية ويمكن تلخيص تلك العلاقة بنقطتين اساسيتين هما : (العاني ، 2002 ، 48 - 50)

1- اثر سياسة العجز المالي في السوق المالية من خلال عرض السندات الحكومية اذ تعد السندات الحكومية وسيلة لتمويل العجز المالي الحكومي من خلال الدين العام الداخلي ، وان طرح السندات للاكتتاب العام يزيد من عرض السندات وانخفاض اسعارها وهذا يمثل حافز للمستثمرين للمضاربة كونها اقل مخاطرة ، اذ يطلق على السندات الحكومية سندات معدومة المخاطر (Free Risk)

2- اثر سياسة العجز المالي في السوق المالية من خلال هيكل سعر الفائدة اذ ان استمرار عرض السندات من قبل السلطة المالية كوسيلة لتمويل العجز المالي يعني انخفاض اسعار السندات وهذا يقود الى ارتفاع في سعر الفائدة كون العلاقة بين سعر السندات وسعر الفائدة علاقة عكسية .

وبالامكان توضيح العلاقة العكسية بين سعر السندات وسعر الفائدة من خلال العلاقة الرياضية الاتية :

$$r = \frac{i}{p_B}$$

حيث : r سعر الفائدة المرغوب (المصرفي) ، i سعر الفائدة المتوقع - الثابت على السند او الكميالة المالية ، p_B سعر الورقة المالية .

ان ثبات سعر الفائدة المتوقع والذي يسمى بسعر القسيمة يتيح بقاء العلاقة العكسية بين سعر السندات وسعر الفائدة المصرفي ، وهذه العلاقة تعكس الى حد كبير العلاقة العكسية بين الطلب النقدي للمضاربة وسعر الفائدة كما اوضحتها المدرسة الكينزية : $\frac{\Delta M_z}{\Delta r} < 0$

ان التوقع وعدم التأكد هو اساس قيام المضاربة وهذا يعني ان الوحدة الاقتصادية المضاربة (المستثمرة) تعمل على تحقيق مكاسب او تجنب خسارة نتيجة التغييرات في سعر الفائدة لذلك عبر التحليل الكينزي عن ذلك بفتح السيولة من خلال الربط العكسي للطلب النقدي لاغراض المضاربة M_z مع تغييرات سعر الفائدة (الداغر ، 2007 ، 23) ولا تحبذ النظرية المالية التقليدية فكرة اللجوء الى الدين العام كون الدين العام يمثل ارهاقاً مالياً مستقبلياً وبالامكان ايجاز رأي المدرسة الكلاسيكية المالية بالشكل الاتي (العلي ، 2009 ، 269-271)

- 1- الدين العام يمثل اخلالاً بالتوازن الاقتصادي نتيجة تدخل الدولة في الاقتصاد العام .
- 2- الدين العام يعمل على تخفيض المدخرات الفردية التي هي مصدر تمويل الاستثمارات الفردية ويخلق حالة ارتفاع في اسعار الفائدة نتيجة التنافس حول الاموال المتاحة في الاقتصاد (التزاحم المالي) .
- 3- الدين العام يمثل كلفة مستقبلية على الاجيال القادمة تدفع عن منافع الاجيال الحاضرة وهذا يمثل اخلالاً بالعدالة بين الاجيال .

اما الموقف المغاير لموقف النظرية المالية التقليدية فهو موقف النظرية المالية الحديثة ، اذ يمكن عرض وجهة نظر النظرية المالية الحديثة بالشكل الاتي :

- 1- الدين العام أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة تقلبات الاقتصاد القومي أذ ان اللاتوازن هو الحالة الطبيعية التي تسود الاقتصاد .

2- الدين العام وسيلة لأمتصاص الادخارات الفائضة في حالة ركود الاقتصاد المحلي وثبت ذلك تجربة الدول الراسمالية التي تتعرض الى أزمات ركود اقتصادي وان تمويل الانفاق العام من خلال الدين العام يمثل تنشيط للدورة الاقتصادية والخروج الى وضع افضل .

3- الدين العام لا يمثل تحميل الاجيال القادمة عبء الاجيال الحالية لان توجيه الدين العام نحو تمويل وبناء قاعدة استثمارية في الاقتصاد الوطني يدفع باتجاه توسيع القنوات الضريبية وانخفاض الاسعار الضريبية على الاجيال الحالية تبعاً ذلك فضلاً عن استفادة الاجيال الحالية والمستقبلية من القاعدة الاستثمارية .

المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي للاساس النقدي .

تعرف القاعدة النقدية او الاساس النقدي على انها الاحتياطي المصرفي والعملة التي يحتفظ بها الجمهور غير المصرفي ، والقاعدة النقدية غالباً ما تسمى بالنقود العالية القوة High – Powered Money لان كل زيادة في القاعدة النقدية تؤدي الى زيادة وحدات في عرض النقود وان نسبة التغيير في العرض النقدي الى التغيير في الاساس النقدي يطلق عليها بالمضاعف النقدي . (أبديمان ، 1999 ، 220) .

$$\Delta M_S = m \Delta H$$

أن العلاقة المشتقة بين الاحتياطيات والودائع هي ذاتها العلاقة بين الاساس النقدي والعرض النقدي فالاساس النقدي يتضمن العملة في التداول لدى عامة الناس والاحتياطيات المصرفية وباستبعاد العملة في التداول فإن التغييرات في الاحتياطيات تعني تغيرات في الاساس النقدي $\Delta MB = \Delta R$ وفي هذه الحالة ان التغيير في عرض النقود يساوي التغييرات في الاحتياطيات المصرفية ، الى جانب ذلك نقود التغييرات في الودائع الى تغييرات في العرض النقدي لذا فإن التغييرات في الاساس النقدي المسببة للتغييرات في العرض النقدي يطلق عليها بالمضاعف النقدي Monetary Multiplier ويمكن اختزال ما تقدم بالصيغة الرياضية الاتية (Froyen ، 2009 ، 336) :

$$\frac{\Delta D}{\Delta R} = \frac{\Delta M_S}{\Delta M_B} = \frac{1}{rrd}$$

ان العلاقة بين الاساس النقدي والدين العام الداخلي تتضح من خلال التغييرات في الانفاق الحكومي التي تقود الى تغييرات في العرض النقدي من خلال الضغط على الاحتياطيات الاجنبية (المكون الاساسي للاساس النقدي) ، اذ اوضحت نظرية المضاعف (النظرية التقليدية في عرض النقود) ان الاساس النقدي يتغير خلال فترات معينة وان المصارف يمكنها ان تتكيف مع هذا التغييرات الا ان هنالك تغييرات مفاجئة ناجمة عن التغييرات في وضع الموازنة العامة وعمليات الدين العام الداخلي والمدفوعات والمقبوضات المتعلقة بميزان المدفوعات. (يحيى ، 2001 ، 53-54) .

خلاصة ما تقدم يعد الاساس النقدي المحور الرئيس في التأثير على الدين العام من خلال الاحتياطيات المصرفية المتراكمة والتي يكون لها التأثير على عرض النقود كمتغير اساس في التأثير على متغيرات اقتصادية مهمة تكون لها ارتدادات ايجابية وسلبية على مجمل النشاط الاقتصادي .

وطبقاً لمُدخل نموذج القاعدة النقدية تكون القاعدة النقدية في جانب الخصوم من ميزانية البنك المركزي ، وفي ظل حجم معين من القاعدة النقدية فإن كمية الاحتياطيات النقدية المتاحة للبنوك تتحدد بالطلب على الارصدة النقدية للقطاع الخاص غير البنكي . (عبد القادر ، 2010 ، 84-85) .

ويمثل الاساس النقدي (جانب الموجودات) صافي الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي زائداً صافي الائتمان المحلي ، ويمثل الاساس النقدي (جانب المطلوبات) ودائع المصارف لدى البنك المركزي زائداً العملة المصدرة ، فعندما تتبع وزارة المالية العملة الاجنبية الى البنك المركزي يزداد صافي العملة الاجنبية في جانب الموجودات ويقابل ذلك زيادة العملة المصدرة من جانب المطلوبات (زيادة الحساب الجاري لصالح الحكومة) وعندما تتفق الحكومة هذه المبالغ يزداد الاصدار النقدي في جانب المطلوبات وهكذا يزداد الاساس النقدي بمقدار تمويل الانفاق الحكومي . (العلي ، 2009 ، 27) .

وتعد عمليات السوق المفتوحة الاداة الاكثر تأثيراً وأهمية للسياسة النقدية الخاصة بالبنك المركزي ، فمن خلال بيع وشراء الاوراق المالية في السوق المفتوحة يمكن خفض او رفع احتياطيات البنك المركزي . (ساملسون ، 2006 ، 565) .

لذا بالامكان ايجاز ما تقدم بأن الدين العام الداخلي يؤثر على الاساس النقدي من خلال عمليات السوق المفتوحة بطرح سندات الدين العام من جهة ورغبة الحكومة بالتوسع النقدي بتمويل حسابها الجاري بالعملية المحلية من قبل البنك المركزي بعد مقايضتها بالعملية الاجنبية من جهة ثانية مما تصبح العلاقة واضحة بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي من جانب العملة المصدرة بتمويل الانفاق الحكومي بالعملية المحلية ومن جانب الدين العام الداخلي بطرح السندات واذونات الخزنة العامة .

ان العلاقة بين البنك المركزي وبين المصارف التجارية المتخصصة وشركات التأمين ومؤسسات الاستثمار التي تتعامل بالائتمان في سوق الاوراق المالية قد جعلت البنك المركزي الوكيل المالي لإدارة الدين العام فالبنك يبيع السندات الحكومية وأذونات الخزنة العامة عند إصدارها ويتولى دفع فوائدها طول فترة سريانها وتسديد قيمتها عندما يحين موعد استحقاقها . (الدوري ، السامرائي ، 2006 ، 44) .

وتلعب الاوراق المالية الحكومية دوراً هاماً في الاقتصاد الكلي فبالإضافة الى اهميتها المالية باعتبارها مصدر غير تضخمي لتمويل الموازنة العامة بتكلفة معقولة أذا ما قورنت بمصادر التمويل الاخرى كالقروض من البنوك التجارية ، فإن الاوراق المالية الحكومية تكسب أهمية خاصة في مجال تطبيق السياسة النقدية إذ ان سعر الفائدة على الاوراق المالية الحكومية يعكس سعر الفائدة الخالي من المخاطر الذي يتخذ كأساس لتحديد أسعار الفائدة ومعدلات العائد على الاستثمار في انواع الاصول الاخرى . (أندراوس ، 2005 ، 19) .

المبحث الثاني : الدين العام الداخلي والاساس النقدي في الاقتصاد العراقي .

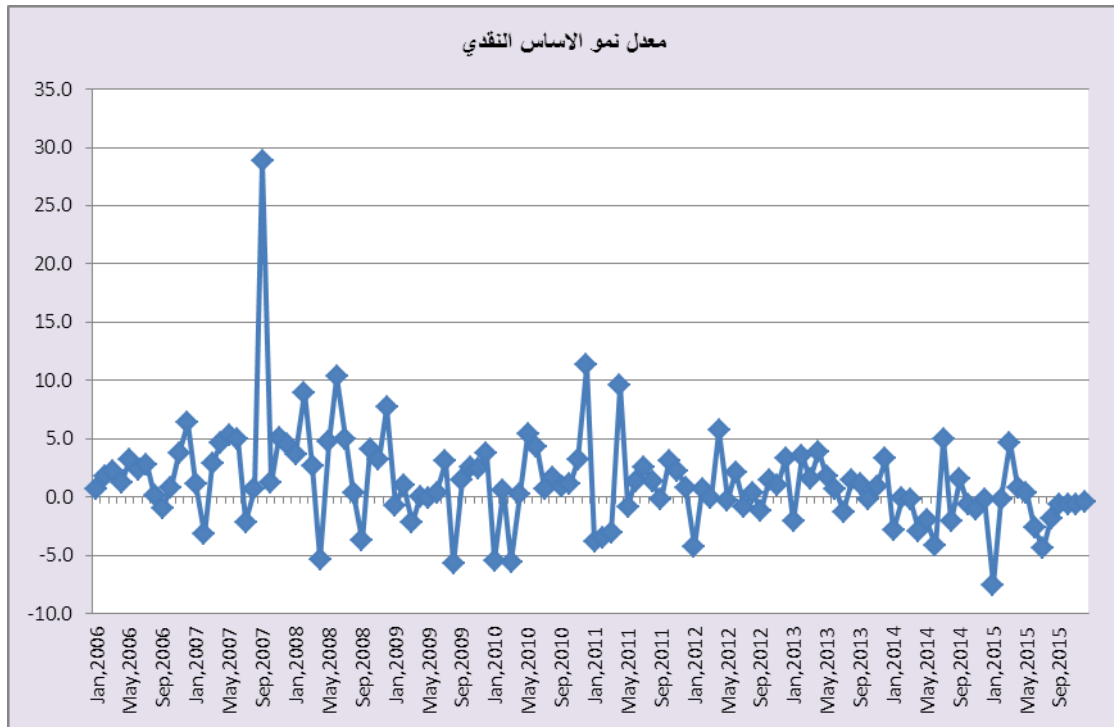
شهد الدين العام الداخلي والاساس النقدي في العراق ارتدادات موجبة وسالبة وتقلبات كثيرة في مستوياتها الشهرية تعكسها ذلك معدلات النمو الشهري لكل من الدين العام والاساس النقدي كما نلاحظ ذلك في الملحق (1 - 2) ويرجع هذا الامر الى الزيادة في الانفاق العام وما يترتب عليه من ديون لعدم كفاية الموارد المالية التقليدية من جهة او رغبة الحكومة في زيادة حسابها الجاري من العملة المصدرة عند استبدال العملة الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي بالعملية المحلية من جهة ثانية مما يترتب على ذلك حصول توسع نقدي .

ويقصد بالتوسع النقدي زيادة الاساس النقدي Monetary Base او ما يطلق عليها بالنقود الاحتياطية Reserve Money اي بمعنى كل توسع نقدي يساوي زيادة الاساس النقدي ، والتوسع النقدي يساوي مبيعات الحكومة من العملة الاجنبية الى البنك المركزي مضافاً اليها الديون الحكومية من البنك المركزي مطروحاً منها مبيعات البنك المركزي من

العملة الاجنبية للقطاع الخاص ، ويقابل التوسع النقدي زيادة الاساس النقدي الذي يساوي مبيعات الحكومة من العملة الاجنبية الى البنك المركزي العراقي مطروحاً منه مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية الى القطاع الخاص مضاف اليه رصيد ديون البنك المركزي العراقي على الحكومة . (العلي ، 2009 ، 30) .

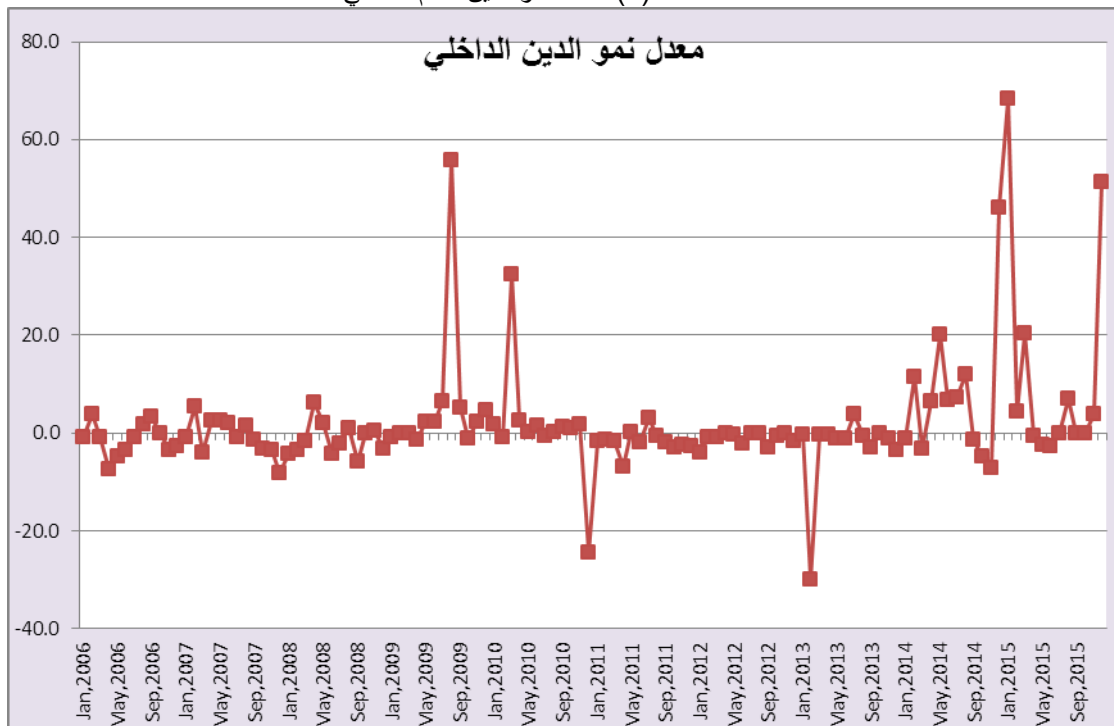
ويلاحظ مما تقدم الارتباط الوثيق بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي وهذا ما تعكسه معادلة الاساس النقدي سواء برغبة الحكومة في زيادة حسابها الجاري من العملة المحلية المبدلة بالعملة الاجنبية او اصدار اذونات الخزنة العامة لدى البنك المركزي ومقابلة هذا الاذونات بديون عامة داخلية ، وبصورة عامة وبالاطلاع على الملحق (1) و (2) والشكل (1) ، (2) وطيلة فترة البحث ازداد الدين العام الداخلي واثّر ذلك على الاساس النقدي لدى البنك المركزي بفعل انخفاض اسعار النفط 2008-2009 وتوجه الحكومة الى الاقتراض من المصارف التجارية في بادى الامر واثّر ذلك على الاحتياطيات المصرفية التي تشكل جوهر الاساس النقدي وخلال فترة 2014-2015 ازدادت المديونية الحكومية من البنك المركزي والتي مصدرها السندات العامة واذونات الخزنة في ذمة الحكومة بسبب زيادة الانفاق العام والانفاق العسكري على وجه الخصوص نتيجة الاوضاع الامنية غير المستقرة والحرب ضد التنظيمات الارهابية الى جانب تدهور اسعار النفط وانخفاضه بشكل سريع مما اثار على موارد الموازنة العامة التي يغطي النفط نسبة 95% من وارداتها مما اثار ذلك على الاساس النقدي بسبب زيادة المديونية الحكومية الى جانب القيود المفروضة على الموازنة العامة فيما يتعلق بالاجور والرواتب الحاكمة (تصلب الهيكل الانفاقي العام) ، ونسبة الزيادة الشهرية في الدين العام تفوق بكثير نسبة الانخفاض الشهري في الدين العام ، وحسب الملحق رقم (1) شهد الدين العام الداخلي قفزات نمو شهرية موجبة من 4% من عام 2006 الى 50% في عام 2007 والى 55% في عام 2009 ثم الى 46% في عام 2014 ليعود مرة اخرى بمعدل نمو في نهاية 2015 تجاوزت 51% وما بين اشهر سنوات البحث نلاحظ معدلات نمو موجبة وسالبة لتعود مرة اخرى بقفزات نمو موجبة كبيرة الا ان الاتجاه العام هو الزيادة في مؤشر الدين العام الداخلي والسبب يعود الى التوجهات الانفاقية للموازنة العامة وما زامن ذلك من انخفاض في اسعار النفط واستمرار القيد الحاكم للموازنة العامة وهو قيد الاجور والرواتب غير المرن ، اما الاساس النقدي شهد معدلات نمو سالبة في اغلب المدة الزمنية للبحث وخصوصاً معدلات النمو الشهرية للعامين 2015 - 2014 وهي السنوات التي شهدت تزامن انخفاض اسعار النفط وارتفاع الانفاق العسكري ، وفي الاتجاه العام يتزامن النمو الموجب للدين العام النمو السالب للاساس النقدي مما يتضح وجود علاقة دالية بين المتغيرين . وفي الاقتصاد الكبير هناك مشكلة تتعلق بالسياسة المالية والتضخم ، فالقورات النفطية تنزع الى زيادة التوقعات وتغذي آمالاً غير واقعية عن الايرادات المستقبلية وهذا بدوره يؤدي الى فقدان السيطرة على الانفاق الحكومي بما في ذلك الاضطلاع بمشاريع بنية تحتية عامة باهظة التكاليف تمول في الغالب من الديون الاجنبية الخارجية ويمكن لهذه المشاريع ان تتحول الى وسيلة للفساد وتوزيع النفوذ والنتيجة النهائية هي فقدان الانضباط المالي الذي يغذي التضخم ويزيد المديونية الخارجية وينمي ثقافة الفساد وقيمه . (بالي ، 2007 ، 288) وهذا بالضبط ما نلمسه في الواقع الاقتصادي العراقي .

الشكل (1) معدل نمو الاساس النقدي خلال المدة (2006-2015)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

الشكل (2) معدل نمو الدين العام الداخلي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

وبالاطلاع على الشكل رقم (2) نجد ان معدلات النمو الموجبة للاساس النقدي ضعيفة وفي افضل احوالها لا تتجاوز 12% في نهاية 2010 وان المعدلات النمو السالبة للاساس النقدي هي السائدة بسبب اثر الدين العام الداخلي على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية في بداية 2007 واستمر بعد 2009 اثر تداعيات الازمة المالية العالمية على اسعار النفط العالمية واستمرت معدلات النمو السالبة بين عامي 2015 - 2014 بسبب الازمة المالية وضعف موارد الموازنة العامة وتوجه الدولة نحو طرح السندات العامة مما تسبب ذلك بارتفاع نسب المديونية المحلية على حساب الاساس النقدي .

المبحث الثالث : قياس العلاقة السببية بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي
ولقياس العلاقة السببية لابد من اجراء اختبارات السكون للسلسلة الشهرية لكل من الدين العام الداخلي والاساس النقدي واجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المذكورة ووفق المطالب الاتية :

المطلب الاول : اختبار سكون السلسلة الزمنية للدين العام الداخلي والاساس النقدي
ليبان سكون السلسلة الزمنية (البيانات شهرية وعدد المشاهدات 120 مشاهدة) نعتمد اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test التي تعد من الاختبارات المهمة لبيان وتوضيح سكون السلسلة الزمنية لكل متغير اقتصادي والتي تقسم الى اختبارين هما اختبار ديكي فولر البسيط والموسع Dicky – fuller Augmented واختبار فيليبس بيرون (PhiliPs – Perron)

1- اختبار ديكي فولر البسيط والموسع Dicky – fuller Augmented

ولاجراء اختبار ديكي- فولر الموسع على السلسلة الزمنية (بيانات شهرية) للمتغيرات الاقتصادية كلاً على حدة فقد تم اختبار سكون السلسلة للدين العام الداخلي والاساس النقدي للمستوى والفرق الاول (بعد ثابت او بعد ثابت واتجاه عام) عند مستوى (5%) ، اذ كانت السلسلة الزمنية للدين العام الداخلي والاساس النقدي للمستوى العام غير ساكنة اي ان القيمة الحرجة اكبر من القيمة المحتسبة وتعاني من جذر الوحدة اي قبول فرضية العدم ($H_0: B = 0$) القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة ورفض الفرضية البديلة ($H_0 : B \neq 0$) ، بينما السلسلة الزمنية في الفرق الاول كانت ساكنة للدين العام الداخلي والاساس النقدي بمعنى السلسلة الزمنية مستقرة اي ان القيمة المحتسبة اكبر من القيمة الحرجة ولا تعاني من جذر الوحدة مما يعني رفض فرضية العدم ($H_0: B = 0$) القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة ($H_0: B \neq 0$) التي تنص على سكون السلسلة الزمنية كما موضح في الجدول (3) (4)

جدول (3) اختبار D.F للسلسلة الزمنية في المستوى العام (2006-2015)

| Time series | Level | | Integration |
|------------------------|--------|--------|-------------|
| | A | A + B | |
| الدين العام الداخلي DE | 1.0071 | 1.0907 | I(0) |
| الاساس النقدي MB | 2.1349 | 0.1523 | I(0) |
| Critical Values | | | Prob.* |
| 5% | 2.8858 | 3.4480 | 1.0000 |

جدول (4) اختبار D.F للسلسلة الزمنية في الفرق الاول (2006-2015)

| Time series | Level | | Integration |
|------------------------|---------|---------|-------------|
| | A | A + B | |
| الدين العام الداخلي DE | 5.2892 | 5.7417 | I(1) |
| الاساس النقدي MB | 10.4776 | 10.9285 | I(1) |
| Critical Values | | | Prob.* |
| 5% | 2.8860 | 3.4483 | 0.0000 |

2- اختبار فيليبس- بيرون (Philips - Perron)

ولاجراء اختبار فيليبس- بيرون على السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية كلاً على حدة فقد تم اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للدين العام الداخلي والاساس النقدي للمستوى والفرق الاول (بحد ثابت او بحد ثابت واتجاه عام) عند مستوى (5%) اذ كانت السلسلة الزمنية للدين العام الداخلي والاساس النقدي للمستوى العام غير ساكنة اي ان القيمة الحرجة اكبر من القيمة المحتسبة وتعاني من جذر الوحدة اي قبول فرضية العدم ($H_0: B=0$) القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة ورفض الفرضية البديلة ($H_0: B \neq 0$) ، بينما السلسلة الزمنية في الفرق الاول للدين العام الداخلي والاساس النقدي ساكنة اي السلسلة الزمنية مستقرة اي ان القيمة المحتسبة اكبر من القيمة الحرجة ولا تعاني من جذر الوحدة مما يعني رفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة ($H_0: B \neq 0$) التي تنص على سكون السلسلة الزمنية كما موضح في الجدولين (5)(6)

جدول (5) اختبار P.P للسلسلة الزمنية في المستوى العام (2006-2015)

| Time series | Level | | Integration |
|------------------------|--------|--------|-------------|
| | A | A + B | |
| الدين العام الداخلي DE | 2.6948 | 1.6380 | I(0) |
| الاساس النقدي MB | 2.2297 | 0.3836 | I(0) |
| Critical Values | | | Prob.* |
| 5% | 2.8858 | 3.4480 | 0.9988 |

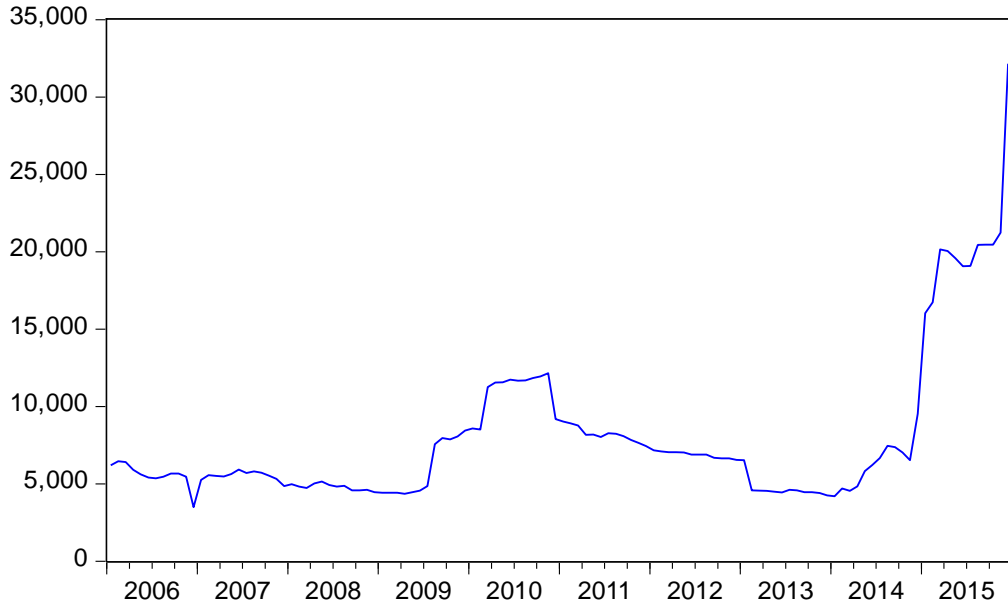
جدول (6) اختبار P.P للسلسلة الزمنية في الفرق الاول (2006-2015)

| Time series | Level | | Integration |
|------------------------|---------|---------|-------------|
| | A | A + B | |
| الدين العام الداخلي DE | 5.3381 | 5.7417 | I(1) |
| الاساس النقدي MB | 10.4776 | 10.9666 | I(1) |
| Critical Values | | | Prob.* |
| 5% | 2.8860 | 3.4483 | 0.0000 |

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

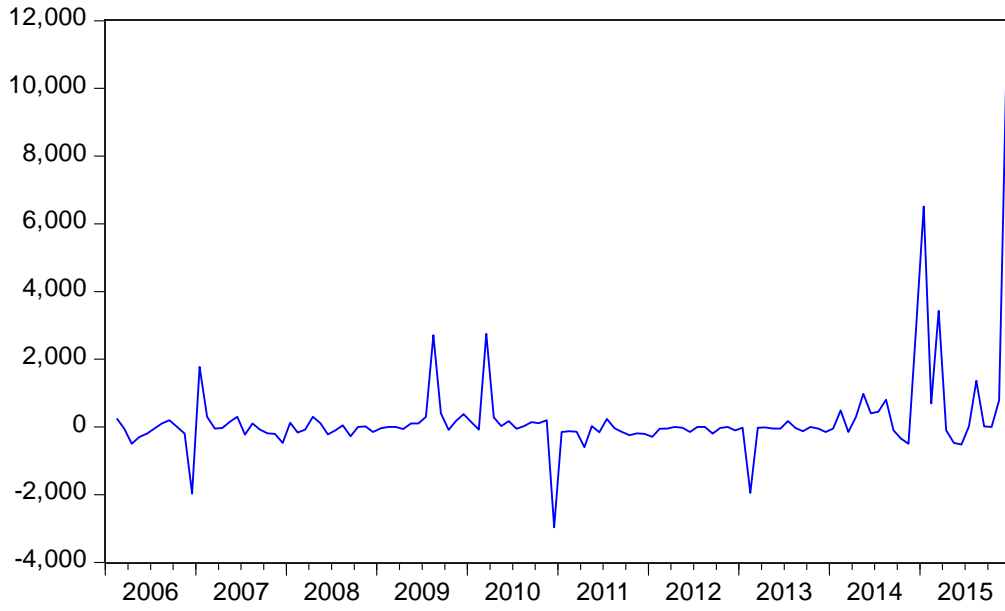
شكل (3) سكون السلسلة الزمنية للدين العام الداخلي DE في المستوى I(0)

DE



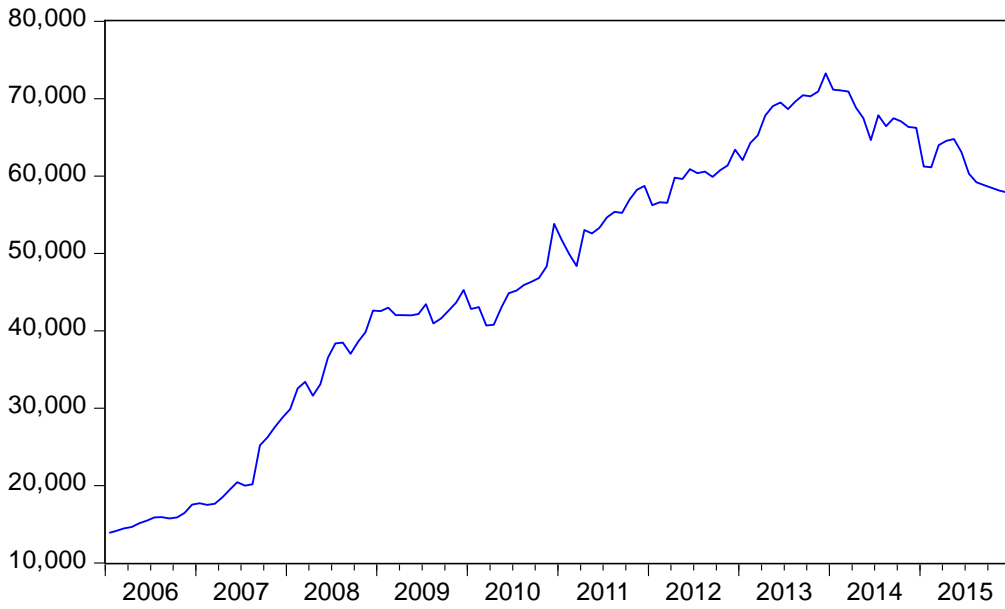
المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

شكل (4) سكون السلسلة الزمنية للدين العام الداخلي DE في الفرق الاول I(1)
Differenced DE



المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

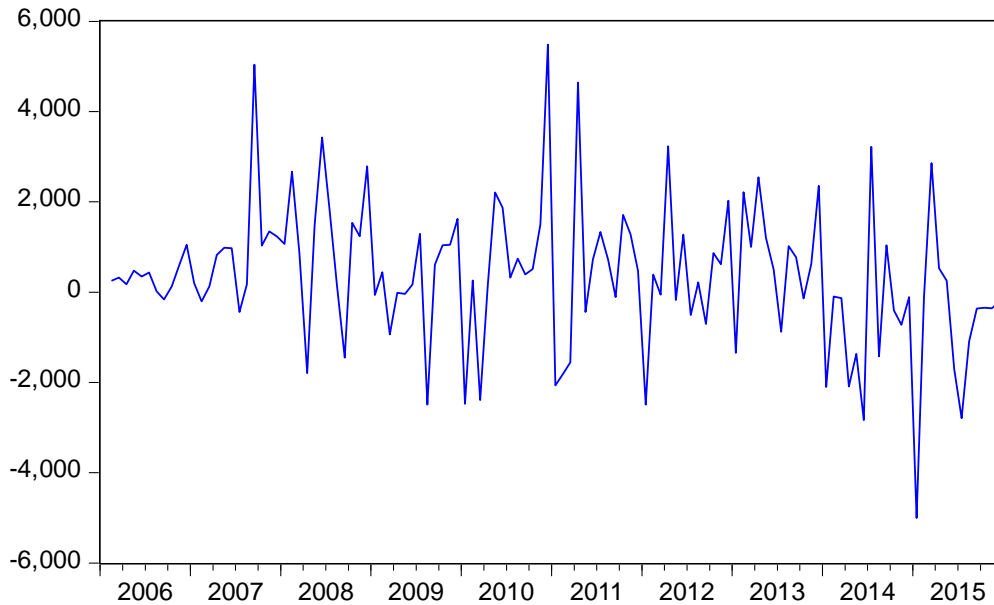
شكل (5) سكون السلسلة الزمنية للاساس النقدي MB في المستوى I(0)
MB



المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

شكل (6) سكون السلسلة الزمنية للاساس النقدي MB في الفرق الاول (1)

Differenced MB



المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

المطلب الثاني : اختبار منهجية التكامل المشترك للدين العام الداخلي DE والاساس النقدي MB اثبتت اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test الخاصة بسكون السلسلة الزمنية (اختبار ديكي فولر الموسع Dicky – fuller Augmented واختبار فيليبس بيرون Philips – Perron) والذي أثبتت استقرار السلسلة الزمنية في الفرق الاول بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي حسب اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون ، وسيتم اختيار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن – جيسليوس (Johansen– juselius1990) والتي تعد من افضل الطرق المستخدمة لتقدير متجه التكامل المشترك والتأكد من احاديته بالاستناد الى اختبار الأثر trace test (trace λ) واختبار الامكان الاعظم (max) Maxium Eiganvalues test اللذان يوضحان وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية عينة البحث (المدة 10 سنة والبيانات شهرية ويعدد مشاهدات 120 شهر)

يوضح الجدول (7) نتائج اختبار الأثر (trace test) لتتحليل العلاقة الطويلة الامد بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي حيث يبين اختبار الأثر ان القيمة المحتمسبة (13.0948) أكبر من القيمة الحرجة (12.3209) عند مستوى 5% وهذا يعني رفض فرضية العدم ($H_0: B = 0$) مفادها عدم وجود اي متجه تكامل مشترك بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود متجه او اكثر من متجهات التكامل المشترك ، وكذلك يفصح اختبار الأثر (trace λ) عن عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك حيث ان القيمة المحتمسبة (0.0010) اقل من القيمة الحرجة (4.1299) عند مستوى (5%) وهكذا توجد علاقة للتكامل المشترك بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي طيلة فترة البحث

ويبين الجدول ذاته نتائج اختبار الامكان الاعظم (λ_{max}) Maxium Eiganvalues test لتحليل العلاقة الطويلة الامد بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي حيث يبين اختبار الأثر ان القيمة المحسبة (13.0948) أكبر من القيمة الحرجة (11.2240) عند مستوى 5% وهذا يعني رفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) مفادها عدم وجود اي متجه تكامل مشترك بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي وقبول الفرضية البديلة ($r \neq 0$) او ($r=1$) القائلة بوجود متجه او اكثر من متجهات التكامل المشترك ، وكذلك يفصح اختبار الامكان الاعظم Maxium Eiganvalues test عن عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك حيث ان القيمة المحسبة (0.0010) أقل من القيمة الحرجة (4.1299) عند مستوى (5%) وهكذا توجد علاقة للتكامل المشترك بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي طيلة فترة البحث .

جدول (7) اختبار جوهانسن جوسيلويس للتكامل المشترك بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

| Prob.** | 0.05 Critical Value | Trace Statistic | Eigenvalue | Hypothesized No. of CE(s) |
|---------|------------------------|--------------------|------------|------------------------------|
| 0.0370 | 12.32090 | 13.09480 | 0.107616 | None * |
| 0.9801 | 4.129906 | 0.001085 | 9.44E-06 | At most 1 |

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

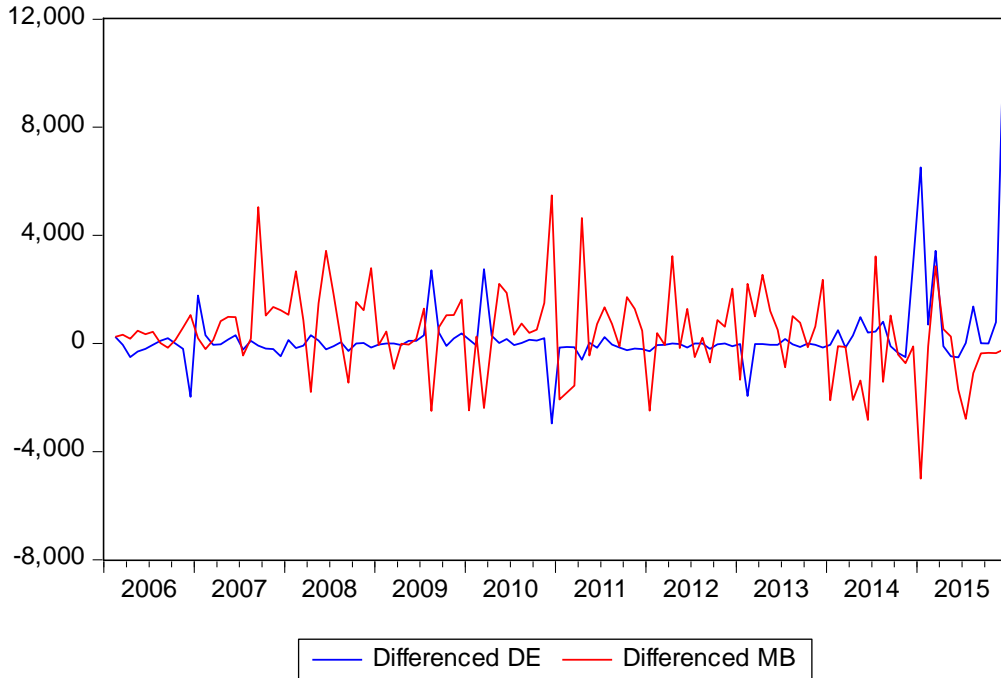
| Prob.** | 0.05 Critical Value | Max-Eigen Statistic | Eigenvalue | Hypothesized No. of CE(s) |
|---------|------------------------|------------------------|------------|------------------------------|
| 0.0232 | 11.22480 | 13.09372 | 0.107616 | None * |
| 0.9801 | 4.129906 | 0.001085 | 9.44E-06 | At most 1 |

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

شكل (7) العلاقة الطويلة الامد بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي



المطلب الثالث: اختبار السببية وفق أنموذج متجه تصحيح حد الخطأ للدين العام الداخلي والاساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006 - 2015) .

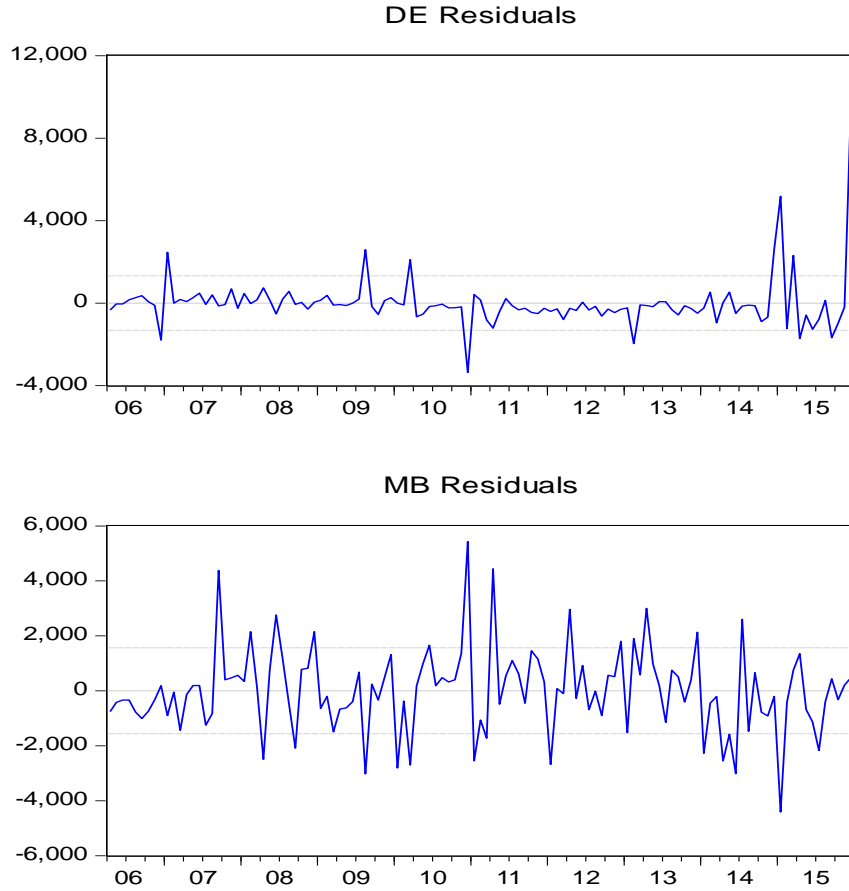
ان سبب اختيار اختبار أنموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) هو لمعرفة وجود العلاقة التوازنية الطويلة الامد بين المتغيرات واتجاه هذه العلاقة بمعنى ماهو المتغير الي يتسبب بتغير المتغير الاخر ويتعبير أدق ومن منطلق متغيرات البحث هل الدين العام الداخلي يؤثر في الاساس النقدي ام العكس ام هناك علاقة ارتدادية بين المتغيرات ؟

تظهر نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ بوجود علاقة توازنية طويلة الامد باتجاه واحد تتجه من الدين العام الداخلي الى الاساس النقدي خلال فترة الدراسة حيث معلمة حد الخطأ (اختبار T) للاساس النقدي سالبة ومعنوية (- 2.43208) وأن تصحيح الخطأ في حال حدوث اختلال في التوازن يتم خلال شهرين ونصف تقريباً ($0.06 \times 0.72 = 12$) حيث (البيانات شهرية) ولا توجد علاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات في اي فترة ارتداد اولى او ثانية وكما مبين في الجدول (8)

جدول 8 أنموذج متجه تصحيح حد الخطأ (Vector Error Correction Model) للدين العام الداخلي والاساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2015) والبيانات شهرية (120 مشاهدة)

| D(MB) | D(DE) | Error Correction: |
|--------------------------------------|--------------------------------------|-------------------|
| -0.060385 (0.02483) [-2.43208] | 0.043258 (0.02100) [2.06030] | CointEq1 |
| -0.118392 (0.17399) [-0.68047] | 0.216587 (0.14713) [1.47205] | D(DE(-1)) |
| 0.422644 (0.17438) [2.42366] | -0.098698 (0.14747) [-0.66929] | D(DE(-2)) |
| -0.032081 (0.10012) [-0.32042] | -0.008346 (0.08467) [-0.09858] | D(MB(-1)) |
| 0.037557 (0.09993) [0.37585] | -0.166165 (0.08450) [-1.96640] | D(MB(-2)) |
| 332.4147 (160.349) [2.07306] | 271.0878 (135.600) [1.99917] | C |
| 0.086421 | 0.118674 | R-squared |
| 0.045269 | 0.078975 | Adj. R-squared |
| 2.71E+08 | 1.94E+08 | Sum sq. resids |
| 1562.524 | 1321.352 | S.E. equation |
| 2.100026 | 2.989331 | F-statistic |
| -1023.361 | -1003.746 | Log likelihood |
| 17.59591 | 17.26062 | Akaike AIC |
| 17.73756 | 17.40227 | Schwarz SC |
| 371.1795 | 219.9761 | Mean dependent |
| 1599.138 | 1376.838 | S.D. dependent |

(8) اتجاه البواقي في العلاقة الدالية بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي



اختبار والد (Wald) للتعرف على العلاقة القصيرة الاجل بين المتغير التابع (الاساس النقدي) والمتغير المستقل (الدين العام الداخلي)

جدول (9) اختبار والد للعلاقة القصيرة الاجل بين متغيرات النموذج المقدر

Wald Test:
Equation: Untitled

| Probability | df | Value | Test Statistic |
|-------------|----------|-----------|----------------|
| 0.7493 | 111 | -0.320423 | t-statistic |
| 0.7493 | (1, 111) | 0.102671 | F-statistic |
| 0.7486 | 1 | 0.102671 | Chi-square |

Null Hypothesis: C(2)=0
Null Hypothesis Summary:

| Std. Err. | Value | Normalized Restriction (= 0) |
|-----------|-----------|------------------------------|
| 0.100122 | -0.032081 | C(2) |

في اختبار Wald Test طالما قيمة Chi-square غير معنوية بدلالة قيمة الاحتمالية Probability (0.102671) فإن يشير الى عدم وجود علاقة قصيرة الامد بين المتغير التابع (الاساس النقدي) والمتغير المستقل (الدين العام الداخلي) وهذا ما تحققنا منه في نموذج متجه تصحيح حد الخطأ VECM .

الاستنتاجات :

- 1- الدين العام موضع اختلاف بين المدارس الفكرية الاقتصادية فيما يتعلق بأثر الدين العام على التوازن الاقتصادي والاجتماعي .
- 2- يؤثر الدين العام الداخلي على الاساس النقدي من زاويتين ، الزاوية الاولى زيادة العملة المصدرة برغبة الحكومة زيادة حسابها الجاري وتمويل الانفاق العام والزاوية الثانية نقص في حجم الاحتياطات النقدية المصرفية .
- 3- يتحدد الحجم الاقصى للدين العام بمتغيرات اقتصادية ومالية ونقدية وهي قاعدة الموارد GDP وعجز الموازنة المخطط وسعر السياسة النقدية .
- 4- أنصب تأثير الدين العام الداخلي على الاحتياطات النقدية المصرفية من بعد عام 2008 بارتفاع حجم المديونية الحكومية من المصارف التجارية .
- 5- السلسلة الزمنية الشهرية للدين العام الداخلي والاساس النقدي لم تكن ساكنة في المستوى العام وباتت ساكنة بعد اخذ الفرق الاول الى جانب وجود علاقة تكامل مشترك بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي ووجود علاقة سببية باتجاه واحد تتجه من الدين العام الداخلي الى الاساس النقدي وان الاختلال في العلاقة بين الدين العام الداخلي والاساس النقدي يُصحح خلال مدة 72 يوم .

التوصيات :

- 1- استخدام سياسات مالية رصينة من شأنها تقليص اثر حجم المديونية الداخلية على الاساس النقدي بهدف تلافي الانفاق المتزايد المتسبب بالدين العام الداخلي .
- 2- تطوير سوق المال المحلي بهدف الاستفادة القصوى من الاموال المسربة خارج الجهاز المصرفي .
- 3- تقليل اثر الدين العام الداخلي على المتغيرات الاقتصادية الاخرى من خلال السيطرة على المديونية العامة الداخلية اذ يكون للدين العام الداخلي أثر على معدلات التضخم والعرض النقدي والمضاعف النقدي وسعر الفائدة .
- 4- تنويع مصادر ايرادات الموازنة العامة بهدف تجنب ارتفاع حجم المديونية العامة الداخلية وارتفاع خدمتها في الاجل القصير والطويل اذ تعتبر المديونية العامة الداخلية انفاقاً سنوياً متزايداً مسبباً ديمومة العجز المالي للموازنة العامة ضمن حلقة دائرية مفرغة وحسب المعادلة التي تناولناها في المبحث الاول

$$\text{Deficit} = rB_{t-1} + G_t - T_t$$

المصادر :**اولاً : المصادر باللغة الانكليزية :**

- 1- Baumol & Blinder , William J. & Alan S. (Economics , Problem and Policies) Seventh Edition , Harcourt Brace College 1998.
- 2- Blanchard Oliver & Others ,(Macroeconomics) Massachusetts Institution of Technology , Third Edition , Prentice Hall , New Jersey 2010.
- 3- Froyen Richard T. (Macroeconomics – Theories & Policies) Ninth Edition Pearson Education International 2009.
- 4- Hubbard R. Glenn , (Economics) Third Edition Pearson Education International , Clobal Edition 2010.
- 5- Mc Connell & Brue , Campbell R. & Stanley L. (Economics , Principle – Problem and Policies) Published by Mc Graw-Hill , Irwin an Imprint of the Mc Graw – Hill Companies 2002 .
- 6- Taylor John B. (Economics) Second Edition , Houghton Mifflin Company Boston New york , 1998.

ثانياً : المصادر باللغة العربية :

- 7- أبديمان ، مايكل ، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1999.
- 8- أندراوس ، عاطف وليم ، السياسة المالية واسواق الاوراق المالية خلال فترة التحول لإقتصاد السوق ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، مصر ، 2005 .
- 9- بالي ، توماس آ ، النفط والاستبدال (الاقتصاد السياسي للدولة الريعية) معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2007 .
- 10- جوارتي ، استروب ، جيمس و ريتشارد ، الاقتصاد الكلي ، الاختيار العام والخاص ، تعريب د.عبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1999 .
- 11- الداغر ، محمود محمد ، الاسواق المالية (مؤسسات – أوراق – بورصات) ، دار الشرق للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2007.
- 12- الدوري ، السامرائي ، زكريا - يسرى ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن 2006.
- 13- ساملسون ، نوردهاوس ، بول أيه وويليام دي ، علم الاقتصاد ، مكتبة ناشرون ، لبنان ، 2006 .
- 14- العاني ، عماد محمد علي ، إندماج الاسواق المالية والدولية – أسبابه وأنعكاساته على الاقتصاد العالمي ، مطبعة أيلاف ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002
- 15- عبد القادر ، السيد متولي ، أقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان ، الاردن . 2010

- 16- عبد المجيد ، عبد الفتاح عبد الرحمن ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الثانية ، القاهرة 1996.
- 17- العلي ، أحمد أبريهي ، الاقتصاد العراقي من التخريب الى النهوض ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2009 .
- 18- العلي ، عادل ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، الجزء الاول ، دار اثناء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن ، 2009 .
- 19- الفارس ، عبد الرزاق ، الحكومة والفقراء والاتفاق العام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت 1997 .
- 20- فوزي ، عبد المنعم ، المالية العامة والسياسة المالية ، دار المعارف ، الاسكندرية ، مصر 1965.
- 21- محمد ، عمرو هشام ، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتها الحديثة ، مكتب العراق للطباعة والنشر ، العراق ، بغداد ، 2017 .
- 22- يحيى ، وداد يونس ، النظرية النقدية (النظريات - المؤسسات - السياسات) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2001.

الملحق

الملحق (1) الدين العام الداخلي (DE) للمدة (2006-2015) بيانات شهرية القيمة (بالمليون دينار)

| % | 2010 | % | 2009 | % | 2008 | % | 2007 | % | 2006 | M / Y |
|-------|---------|------|---------|------|---------|-------|--------|-------|--------|-------|
| 1.7 | 8584 | -0.8 | 4416.05 | 2.5 | 4979.7 | 50.7 | 5256 | -- | 6205.5 | JAN |
| -0.9 | 8503 | 0 | 4416.03 | -3.3 | 4813.7 | 5.7 | 5556 | 4 | 6455.6 | Feb |
| 32.3 | 11252 | 0 | 4416.02 | -1.6 | 4732.9 | -0.9 | 5505.5 | -0.77 | 6405.6 | March |
| 2.5 | 11535.5 | -1.3 | 4355.5 | 6.3 | 5032.9 | -0.54 | 5475.7 | -7.8 | 5905.5 | April |
| 0.18 | 11556.5 | 2.2 | 4455.5 | 2.1 | 5140.4 | 2.7 | 5625.6 | -5 | 5605.5 | May |
| 1.4 | 11726.5 | 2.2 | 4555.5 | -4.2 | 4919.6 | 5.3 | 5925.6 | -3.5 | 5405.5 | June |
| -0.49 | 11668 | 6.5 | 4855.5 | -2 | 4819.6 | -3.8 | 5696 | -0.92 | 5355.5 | July |
| 0.17 | 11689 | 55.7 | 7563.5 | 0.9 | 4863.6 | 1.7 | 5795.6 | 1.8 | 5455.5 | Aug |
| 1.2 | 11830 | 5.3 | 7965.5 | -5.7 | 4584.84 | -1.3 | 5716.2 | 3.6 | 5655.5 | Sept |
| 0.93 | 11940.5 | -1.1 | 7876.5 | 0 | 4584.83 | -3.2 | 5529.5 | 0.01 | 5656.5 | Oct |
| 1.6 | 12140.5 | 2.3 | 8058 | 0.4 | 4604.35 | -3.7 | 5324.5 | -3.5 | 5456.5 | Nov |
| -24.3 | 9180.8 | 4.6 | 8434 | -3.2 | 4455.5 | -8.8 | 4855.3 | -36 | 3486.1 | Dec |

| % | 2015 | % | 2014 | % | 2013 | % | 2012 | % | 2011 | M / Y |
|------|---------|------|--------|-------|---------|------|---------|------|--------|-------|
| 68.3 | 16030.4 | -1.1 | 4205.5 | -0.3 | 6527.5 | -3.8 | 7157.7 | -1.6 | 9028.3 | JAN |
| 4.3 | 16725.4 | 11.5 | 4692.5 | -29.7 | 4582.5 | -0.7 | 7101.2 | -1.4 | 8899.8 | Feb |
| 20 | 20150.8 | -3.1 | 4542.5 | -0.4 | 4562.5 | -0.7 | 7051.26 | -1.5 | 8758.8 | March |
| -0.4 | 20050.8 | 6.4 | 4836.3 | -0.3 | 4545.5 | 0 | 7051.27 | -6.8 | 8159.5 | April |
| -2.3 | 19575.3 | 20.1 | 5811.8 | -1 | 4495.5 | -0.2 | 7030.56 | 0.3 | 8184.5 | May |
| -2.6 | 19057.3 | 6.8 | 6211.8 | -1.1 | 4445.5 | -2.1 | 6880.56 | -1.8 | 8029.5 | June |
| 0.09 | 19075.3 | 7.1 | 6658.8 | 3.8 | 4615.5 | 0 | 6880.54 | 2.9 | 8268.6 | July |
| 7.1 | 20440.6 | 12 | 7463.8 | -0.6 | 4585.5 | 0 | 6880.53 | -0.4 | 8232.1 | Aug |
| 0.06 | 20453.7 | -1.3 | 7363.8 | -2.8 | 4455.53 | -2.9 | 6680.5 | -1.8 | 8082.1 | Sept |
| 0 | 20453.8 | -4.6 | 7020 | 0 | 4455.54 | -0.4 | 6647.52 | -3 | 7837.1 | Oct |
| 3.8 | 21238.3 | -7.1 | 6520 | -1.1 | 4405.5 | 0 | 6647.51 | -2.3 | 7651.8 | Nov |
| 51.3 | 32142.8 | 46 | 9520 | -3.4 | 4255.5 | -1.5 | 6547.51 | -2.6 | 7446.8 | Dec |

المصدر : البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرات السنوية (2006-2015)
، الاعمدة الخاصة بالتغيرات النسبية الشهرية من عمل الباحث .

ملحق (2) الاساس النقدي (MB) للمدة (2006-2015) بيانات شهرية ، القيمة (بالمليون دينار)

| % | 2010 | % | 2009 | % | 2008 | % | 2007 | % | 2006 | M / Y |
|------|-------|-------|-------|------|-------|------|-------|------|-------|-------|
| -5.4 | 42799 | -0.14 | 42528 | 3.6 | 29873 | 1.1 | 17718 | | 13890 | JAN |
| 0.5 | 43054 | 1 | 42971 | 8.9 | 32544 | -1.1 | 17514 | 1.7 | 14140 | Feb |
| -5.5 | 40665 | -2.1 | 42033 | 2.6 | 33401 | 0.7 | 17643 | 2.2 | 14460 | March |
| 0.2 | 40778 | -0.02 | 42021 | -5.3 | 31606 | 4.6 | 18466 | 1.1 | 14633 | April |
| 5.4 | 42985 | -0.09 | 41980 | 4.6 | 33091 | 5.3 | 19450 | 3.2 | 15107 | May |
| 4.3 | 44856 | 0.4 | 42151 | 10.3 | 36517 | 5 | 20423 | 2.2 | 15452 | June |
| 0.7 | 45177 | 3 | 43445 | 5 | 38347 | -2.1 | 19982 | 2.8 | 15888 | July |
| 1.6 | 45920 | -5.7 | 40951 | 0.35 | 38482 | 0.8 | 20155 | 0.12 | 15908 | Aug |
| 0.8 | 46316 | 1.4 | 41555 | -3.7 | 37031 | 25 | 25196 | -1 | 15747 | Sept |
| 1 | 46825 | 2.5 | 42595 | 4.1 | 38565 | 4 | 26227 | 0.8 | 15876 | Oct |
| 3.2 | 48327 | 2.4 | 43645 | 3.2 | 39801 | 5.1 | 27573 | 3.7 | 16471 | Nov |
| 11.3 | 53810 | 3.7 | 45270 | 7 | 42589 | 4.4 | 28808 | 6.3 | 17520 | Dec |

| % | 2015 | % | 2014 | % | 2013 | % | 2012 | % | 2011 | M / Y |
|------|-------|-------|-------|------|-------|------|-------|-------|-------|-------|
| -7.5 | 61228 | -2.8 | 71158 | -2.1 | 62047 | -4.2 | 56209 | -3.8 | 51742 | JAN |
| -0.1 | 61133 | -0.13 | 71061 | 3.5 | 64258 | 0.6 | 56594 | -3.5 | 49924 | Feb |
| 4.6 | 63993 | -0.18 | 70930 | 1.5 | 65258 | -0.1 | 56537 | -3.1 | 48369 | March |
| 0.8 | 64520 | -2.94 | 68843 | 3.8 | 67801 | 5.7 | 59768 | 9.6 | 53014 | April |
| 0.3 | 64773 | -1.9 | 67474 | 1.7 | 69004 | -0.2 | 59596 | -0.8 | 52572 | May |
| -2.6 | 63069 | -4.2 | 64640 | 0.7 | 69505 | 2.1 | 60872 | 1.3 | 53295 | June |
| -4.4 | 60277 | 4.9 | 67859 | -1.2 | 68629 | -0.8 | 60366 | 2.5 | 54630 | July |
| -1.8 | 59184 | -2 | 66439 | 1.4 | 69648 | 0.3 | 60583 | 1.3 | 55350 | Aug |
| -0.6 | 58823 | 1.5 | 67474 | 1.1 | 70419 | -1.1 | 59879 | -0.19 | 55240 | Sept |
| -0.5 | 58475 | -0.6 | 67068 | -0.2 | 70278 | 1.4 | 60747 | 3 | 56950 | Oct |
| -0.6 | 58116 | -1 | 66341 | 0.8 | 70904 | 1 | 61364 | 2.2 | 58228 | Nov |
| -0.3 | 57888 | -0.16 | 66231 | 3.3 | 73259 | 3.3 | 63391 | 0.8 | 58698 | Dec |

المصدر : البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرات السنوية (2006-2015)
، الاعمدة الخاصة بالتغيرات النسبية الشهرية من عمل الباحث .